الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان

The political implications of international sanctions on Sudan

محمد محمد عبد الحميد الجزار

باحث ماجستير في شؤون السياسة الأفريقية بجامعة القاهرة.

ملخص:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على الآثار السياسية للعقوبات الدولية علي السودان ، حيث خضعت دولة السودان سلسلة من العقوبات الدولية ، التي كانت لها آثار سلبية على السودان سواء على مستوي الداخلي أو الإقليمي أو الدولي ، وقد تجلت تلك الآثار على الجانب السياسي ، حيث كانت سببا مباشرا في تجميد الحياة السياسية في السودان على مستوي الداخلي ، وتدهور علاقات السودان بدول الجوار على المستوي الإقليمي، بل وعزلة السودان وتهميشه على المستوي الدولي، مما جعل النظام السوداني يتبني سياسات جديدة في السنوات الأخيرة للتخفيف من حدة تلك العقوبات، غير أن تلك السياسات لم تفلح في رفع العقوبات كليا عن السودان، وما زالت باقية حتي الآن .

الكلمات المفتاحية: السودان – العقوبات الدولية – نظام البشير – العزلة الدولية

Abstract:

This study attempts to shed light on the political implications of international sanctions on Sudan. The Sudan has been subject to a series of international sanctions، which have had negative effects on Sudan، whether at the internal، regional or international levels. These effects have been evident on the political side، which has been a direct cause of the freezing of political life in the Sudan at the internal level، the deterioration of Sudan's relations with the neighboring countries at the regional level، and even the isolation and marginalization of Sudan at the international level، ، Which made the Sudanese regime adopt new policies in recent years to alleviate the sanctions، but these policies did not succeed in lifting the sanctions completely from the Sudan، and still remains so far.

Keyword words: Sudan – international sanctions – the al-Bashir regime – international isolation

مقدمة

أصبحت العقوبات الدولية من أهم الأدوات التي تستخدمها الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي لإخضاع غيرها من الدول التي تري أنها تشكل خطرا عليها ، سواء كانت هذه الأطراف الفاعلة دولا عظمي كالولايات المتحدة الأمريكية أو سواء كانت مؤسسات دولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن وغيرها من المؤسسات ، والتي تهيمن عليها في حقيقة الأمر الدول العظمي ، وتسعي من خلالها إلى تنفيذ سياساتها الخارجية بطريق غير مباشر مع غيرها من الدول لكي تحقق مصالحها في شتي بقاع العالم في غطاء من المشروعية الدولية، ومن بين الدول التي عانت وما زالت تعاني من العقوبات الدولية، دولة السودان حيث أنه منذ التسعينات حتى الآن خضعت السودان سلسلة من العقوبات الدولية المختلفة ، مما أدي إلى حدوث مجموعة من الآثار السلبية نتيجة لتلك العقوبات، حيث تنوعت تلك الآثار إلى آثار سياسية واقتصادية واجتماعية، وغيرها من الآثار، ومن خلال هذا البحث سنقوم باستعراض أهم الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان في السطور التالية .

أولا: موضوع الدراسة:

يتمثل موضوع هذه الدراسة في بحث طبيعة الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان، وذلك من خلال ثلاثة مطالب حيث يتناول المطلب الأول الآثار السياسية للعقوبات على المستوي الداخلي، أما المطلب الثاني فيتناول الآثار السياسية للعقوبات على المستوي الإقليمي، بينما المطلب الثالث يتناول الآثار السياسية للعقوبات على المستوي الدولي، ثم تنتهي هذه الدراسة بالخاتمة والتي اشتملت على نتائج الدراسة والرؤية المستقبلية لهذه الدراسة.

ثانيا: أهمية الدراسة:

(أ)الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها إضافة جديدة لحقل الدراسات الإفريقية، حيث لم يسبق أحد في تخصيص كتابة علمية أكاديمية تستعرض الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان، وكذلك عرض الدور الذي لعبته تلك العقوبات في الحراك السياسي الحالي بالسودان.

(ب)الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية في هذه الدراسة في محاولة وضع رؤية للتعامل مع الآثار السياسية السلبية الناتجة عن تلك العقوبات، وتقديمها لصانع القرار للمساهمة في حل الأزمات الداخلية والخارجية في السودان.

ثالثا: إشكالية الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى الإجابة عن:

التساؤل الرئيسي:

ماهي الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان؟

التساؤلات الفرعية:

إلى أي مدى ساهمت تلك العقوبات في انفصال جنوب السودان؟

إلى أي مدى ساهمت تلك العقوبات في إخضاع نظام البشير للولايات المتحدة الأمريكية؟

رابعا: فروض الدراسة:

توجد علاقة طردية بين العقوبات الدولية على السودان وحالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

توجد علاقة طردية بين انفصال جنوب السودان والعقوبات الدولية على نظام البشير.

توجد علاقة طردية بين العزلة الدولية المفروضة على السودان، والعقوبات الدولية.

توجد علاقة طردية بين سقوط نظام البشير، والعقوبات الدولية المفروضة عليه.

خامسا: منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج تحليل النظم.

سادسا: الدراسات السابقة:

1-تيم نبلوك: العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان (مركز دراسات الوحدة العربية، كتاب منشور، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، 2001)

تناولت هذه الدراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية في فرض وتشديد العقوبات على السودان، وكذلك قيامها بالضغط على المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة بفرض عقوبات على السودان

2-أميمة سر الختم أحمد: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان في الفترة من 1989 – 2010 (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2012).

تناولت هذه الدراسة الخلفية التاريخية للعلاقات السودانية الأمريكية، ثم تحدثت عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان في الفترة من 1989 حتى 2010، ثم تحدثت عن الضغوط الأمريكية المفروضة على السودان في نفس تلك الفترة السابق ذكرها.

3- د. نجلاء محمد مرعي يونس: السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة 1989 -2002 (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة ماجستير، 2006).

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة من 1989 وهي فترة صعود نظام ثورة الإنقاذ للسلطة في السودان وسيطرتها على الحكم، وتتطرق الدراسة إلى دراسة توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع هذا النظام الحاكم وما تلي تلك الفترة حتى عام 2006.

4-edgar، balance: **(Sudan ،civil war and terrorism**، Britain **1956 -1999)**، Macmillan،2000.

تناول هذا الكتاب دراسة النظام السياسي في السودان منذ عام 1956 حتى عام 1999، وسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه النظام السياسي الحاكم في السودان خلال تلك الفترة.

المطلب الأول: الآثار السياسية للعقوبات الدولية على المستوى الداخلي

أدت العقوبات الدولية إلى مجموعة من الآثار السياسية السلبية على المستوى الداخلي في السودان، وقبل

أن نقوم بعرضها نشير إلى أن أسباب العقوبات الدولية على السودان ترجع إلى مجموعة من الاتهامات الموجهة إلى النظام السوداني يأتي في مقدمتها اتهام نظام البشير برعاية ودعم الإرهاب الدولي، وكذلك انتهاك حقوق الإنسان في دارفور، وزعزعة استقرار الحكومات المجاورة، والقيام بعمل إبادة جماعية في الصراع في دارفور، وكذلك اتهامه بالإتجار في البشر، وغيرها من الاتهامات التي وجهت إلى النظام السياسي في السودان، وبناء على الاتهامات خضعت النظام السياسي في السودان مجموعة من العقوبات، وقد تنوعت أنماط تلك العقوبات ما بين عقوبات، اقتصادية، ودبلوماسية، وعسكرية، ولقد أثرت تلك العقوبات على النظام السوداني تأثيرا كبيرا وسوف يتضح ذلك التأثير من خلال عرض الآثار السياسية للعقوبات على المستوى الداخلي وهي كما يلي :

أولا: أثر العقوبات الدولية على مشكلة الاندماج الوطني: أدت العقوبات الدولية على نظام البشير إلى تزايد مشكلة الاندماج الوطني في السودان، حيث أن السودان بها عديد من التنوعات خاصة التنوع الإثني، إذ يوجد ما يقارب 56 جماعة إثنية، تنقسم إلى 597 مجموعة فرعية، ويمكن دمج تلك الجماعات في جماعتين كبيرتين هما الجماعة الشمالية، والجماعة الجنوبية، وكذلك يوجد في السودان تعدد لغوي حيث يوجد في الشمال مجموعة من اللغات منها العربية، والباجا، والنوبية، وكذلك يوجد في الجنوب لغات متعددة مثل الدنكا، والزاندي، والنوير وغيرها من اللغات، ويوجد كذلك تعدد ثقافي وديني في البلاد.[1] وقد أدت العقوبات الدولية إلى قيام نظام الإنقاذ بتركيز السلطة والثروة في يد الشمال السوداني لكي يحمي نفسه من آثار تلك العقوبات. وبالتالي قام بتهميش باقي الجماعات العرقية في السودان، سواء في الجنوب السوداني، أو سواء في دارفور، وغيرهم من الأقاليم، وهو ما أدى إلى اندلاع الصراعات وتزايد مشكلة الاندماج الوطني التي تعاني منها السودان منذ الاستقلال. [2]

ثانيا: أثر العقوبات الدولية على قضية انفصال جنوب السودان:

من أكبر الآثار السياسية للعقوبات الدولية على المستوى الداخلي في السودان أنها أثرت بشكل فاعل في انفصال جنوب السودان، ويتضح ذلك من خلال طبيعة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على نظام البشير، حيث قامت الولايات المتحدة بفرض مجموعة من العقوبات التي أضعفت نظام البشير، ومن بين هذه العقوبات تجميد ممتلكات الحكومة السودانية الموجودة في الولايات المتحدة أو الخاضعة لسيطرة الشركات الأمريكية بما في ذلك البنوك، وكذلك حظر مشاركة المواطنين والشركات الأمريكية في صناعة النفط السوداني، وكذلك قامت الولايات المتحدة بفرض حظر تصدير الأسلحة لنظام البشير.[3] وقد أدت

(1) - د. إبراهيم نصر الدين : دراسات في النظم السياسية الإفريقية (مصر، دار اكتشاف للنشر والتوزيع بالجيزة ، الطبعة الثانية، 2018، ص 44، 46، 48).

(2) -رياض بن فاضل: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا دراسة حالة السودان (الجزائر، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2015، ص 90، 91، 93)

(3) - د. نجلاء مرعي: العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان (مصر، دار العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، 2016، ص 161).

تلك العقوبات إلى تدهور الوضع الاقتصادي لنظام البشير مما أدى إلى عدم قدرته على السيطرة على حركات التمرد في الجنوب وخاصة بعد حظر تصدير الأسلحة له من الخارج، وفي نفس الوقت قامت الولايات المتحدة بتسليح المتمردين في الجنوب، وإصدار قرارات من الأمم المتحدة تدين السودان، وكذلك فرض عقوبات من خلال مجلس الأمن، كما عملت كذلك الولايات المتحدة على دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان عن طريق إثيوبيا حيث كانت تمد الحركة بالسلاح من خلال الأراضي الإثيوبية، وعلى الجانب الدبلوماسي قام السفير الأمريكي في الخرطوم بزيارة مناطق العمليات العسكرية في الجنوب عن طريق كينيا أثناء الحرب، وكذلك لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا في انفصال الجنوب من خلال الأدوات الدبلوماسية حيث تدخلت في مبادرات السلام بين الشمال والجنوب، حيث كانت طرفا راعيا للمحادثات في لقاء نيروبي، وكذلك في محادثات أبوجا 1992، وكذلك شاركت في مبادرة الإيجاد لتسوية الصراع في 1994، وكذلك شاركت في اتفاق ماشاكوس في يوليو 2002، ويناير 2005 .[4] ويتضح أن العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان سواء بطريق مباشر أو عن طريق المؤسسات الدولية كانت لها دور فاعل وأثر مباشر في انفصال الجنوب عن الشمال إذ أنه لولا فرض حظر تصدير السلاح وتجميد أموال الحكومة السودانية والعقوبات الاقتصادية على الشمال مع تقديم المساعدات المختلفة للجنوب ما استطاعت الحركة الشعبية الانفصال عن الشمال السوداني.

ثالثا: أثر العقوبات على إخضاع نظام البشير لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية:

من بين الآثار السياسية التي نجحت العقوبات الدولية في تحقيقها إخضاع البشير ونظامه لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بعد وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب بسبب تواجد زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في التسعينات من القرن الماضي في السودان، وكذلك تعاون النظام السوداني مع حركات الإسلام السياسي التي تتبنى الفكر الجهادي واستضافت قادتها على أرض السودان من أمثال الشيخ عمر عبدالرحمن وغيره من القادة المطلوبين لدى الولايات المتحدة، فبعد وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، قام نظام البشير بإخراج تلك العناصر المطلوبة من السودان، بل وإعلانه بالالتزام بتقديم التعاون بشأن مكافحة الإرهاب، وتقديم كل الدعم المطلوب منه إلى الولايات المتحدة وذلك بهدف إزالته من قائمة الدول الراعية للإرهاب.[5] كما قام نظام البشير بقطع علاقته الدبلوماسية في 2016 مع النظام الإيراني المختلف مع الولايات المتحدة بعدما كان هناك تقارب شديد ودعم من النظام الإيراني للنظام السوداني. كما خضع كذلك نظام البشير لتوجهات الولايات المتحدة بشأن الصراع في دارفور وذلك بهدف التخفيف من حدة العقوبات المفروضة عليه حيث تم استغلال تلك الأزمة بإدانة نظام البشير بارتكاب جرائم

---

[4] رضوي عمار: الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية : نموذج السودان (مجلة الديمقراطية ، مؤسسة الأهرام، عدد 40 ، عام 2010، ص 115 ، 116).

[5] shraeder -,peter:(united states foreign policy toward Africa :in ceremonialist ,crisis and change)Cambridge , university press ,1994. Pp .54.

حرب في دارفور، وكذلك الالتزام بتوجهاتها في قضية الجنوب والموافقة على انفصاله بعد الاستفتاء في عام 2011.[6]

رابعا: أثر العقوبات على شخص الرئيس عمر البشير وعلى شرعيته في السلطة:

في 14 يوليو 2008 أصدر المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو مذكرة توقيف الرئيس عمر البشير وذلك لاتهامات بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور، وكذلك ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة جماعية، وقد جدد أوكامبو طلبه في نهاية شهر سبتمبر 2008، وطلب من قضاة المحكمة إصدار مذكرة باعتقاله، وهو ما حدث في الرابع من مارس 2009.[7] وقد أدى ذلك القرار إلى مجموعة من التداعيات والآثار السياسية من أهمها إثارة أزمة شرعية كبيرة للنظام السوداني ككل، حيث أصبح رأس النظام الرئيس عمر البشير مطلوبا للعدالة الدولية بتهم ارتكاب إبادة جماعية، ورغم أن السودان ليس عضوا في المحكمة الجنائية الدولية إلا أنه أصبح ملاحقا من قبلها في حالة تواجده على أي أراضي أي دولة موقعة على ميثاق المحكمة، وهو ما أدى إلى عدم استطاعة الرئيس البشير في المشاركة في الكثير من الاجتماعات الدولية خوفا من الملاحقة، وكذلك أدت تلك الاتهامات إلى حدوث حالة من غياب الشرعية السياسية اللازمة لاستمرار نظام الإنقاذ في الحكم، كذلك أدت تلك الاتهامات إلى تراجع شعبية نظام الرئيس البشير بصورة كبيرة خاصة مع تراجع الأوضاع الاقتصادية في البلاد وارتفاع معدلات التضخم، وكذلك أدت إلى تراجع التحالفات السياسية مع نظام البشير خوفا من أن تدرج معه على قوائم العقوبات وبالتالي تخسر رصيدها لدى الشارع السوداني.[8]

خامسا: أثر العقوبات على تداول السلطة والانتخابات الرئاسية في السودان:

منذ صعود نظام الإنقاذ بقيادة البشير في 30 يونيو 1989، وهو يحرص على تكريس السلطة في يده، وقد تزايد حرصه على ذلك الأمر بعد توالي العقوبات الدولية على رأس النظام بقيادة البشير كما رأينا سابقا، أو على باقي قيادات النظام والذين يخضعون لسلسلة من العقوبات الدولية، ولذلك مجرد خروجهم من النظام سيتم ملاحقتهم دوليا والتضييق عليهم بل وربما خضوعهم للعقاب بالفعل، ولذلك حرص النظام على بقاءه في السلطة منذ 1989 حتى الآن رغم محاولات المعارضة المستمرة في تغيير ذلك النظام دون نجاحها في تحقيق ذلك الهدف، ورغم تنافس مجموعة من المرشحين المدعومين من الأحزاب السياسية في انتخابات الرئاسة 2010 استطاع البشير أن يفوز في تلك الانتخابات، وكذلك استطاع الفوز في انتخابات الرئاسة 2015 والذي فاز فيها بنسبة 94.5، وقد نافس البشير فيها خمسة عشر مرشحا، أغلبهم غير معروف

[6] - د. إجلال رأفت، وآخرون: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولي , 2012 , ص 171 , 177).

[7] - د. حمدي عبد الرحمن: تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني (السعودية المركز العربي للدراسات الإنسانية، تقرير مجلة البيان، العدد السابع , 2010 , ص 120).

[8] - أحمد سيد أحمد: اتهام البشير بين أزمة الشرعية والتداعيات الداخلية (مصر، مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد 31 , سنة 2008 , ص 179 , 180).

للشارع السوداني، وليس لديهم أي إسهام في الحياة السياسية في السودان، ولم يكن معروف منهم إلا مرشحة واحدة وهي فاطمة عبد المحمود والتي كانت وزيرة في فترة الرئيس الأسبق جعفر نميري، وهو ما جعل قوي المعارضة تصرح بأن تلك الانتخابات هزلية وتفتقر إلى المنافسة، حيث حصل المرشحون الخمسة عشر مجتمعين على 5% من إجمالي الأصوات.[9]

سادسا: أثر العقوبات على الأحزاب السياسية ونسبة تمثيلها في البرلمان:

بسبب ما نتج عن العقوبات الدولية من تدهور للحالة الاقتصادية في البلاد فقد أدى ذلك إلى ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لممارسة العمل السياسي بصورة قوية، وكذلك بسبب الملاحقات الدولية لنظام البشور ونظامه فقد حرص هذا النظام على الاحتفاظ بكافة السلطات في الدولة وخاصة السلطة التشريعية، فلو نظرنا إلى الانتخابات البرلمانية الأخيرة في السودان والتي جرت في عام 2015، نجد أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم في البلاد قد فاز بأغلبية مقاعد البرلمان والبالغ عددها 426 مقعد، حيث حصل على ما مجموعه 323 مقعد، بينما حصل الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يقوده محمد عثمان الميرغني على 25 مقعد فقط، وهو الحزب التقليدي الوحيد الذي لم يقاطع الانتخابات، بينما جاء المستقلون في المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد إذ حصلوا على 19 مقعد.[10] بينما نجد أن حزب الأمة المعارض بقيادة السيد الصادق المهدي قد قاطع هذه الانتخابات، وكذلك قاطعها أيضا، حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الشيخ حسن الترابي، والحزب الشيوعي السوداني، والحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال.[11] ويتضح من ذلك مدى حرص النظام الحاكم في السودان على بقاؤه في السلطة خشية من تعرضه للعقوبات الدولية من قبل الخارج، أو محاكمته داخليا بسبب ما ارتكبه من جرائم في حالة سقوطه أو استحواذ قوي المعارضة الداخلية على السلطة وبالتالي يخضع للعقوبات.

سابعا: أثر العقوبات على الدستور ومحاولة تعديله لصالح البشير:

نص دستور السودان الذي وضع في عام 2005 تنفيذا لاتفاقية السلام الشامل في الباب الثالث منه في المادة 57 على أن " يكون أجل ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات تبدأ من يوم توليه لمنصبه ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فحسب ".[12] ومن خلال ذلك النص أصبح على الرئيس البشير مغادرة السلطة في نهاية فترته الثانية والتي تنتهي في 2020، وهو ما جعله يحاول تعديل الدستور ليسمح له بالترشح لمدد رئاسية جديدة، حيث قام حزب المؤتمر الوطني في ديسمبر عام 2018 بتقديم مقترح لتعديل المادة 57 من الدستور للسماح للرئيس البشير بالترشح في انتخابات 2020، وكان قد تقدم بذلك المقترح غالبية برلمانية

---

(9) النور حمد: الانتخابات السودانية بين التحول الديمقراطي وتكريس سلطة الفرد (قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات، مجلة سياسات عربية، عدد 14 , سنة 2015 , ص 45 , 46.

(10) نفس المرجع السابق: ص 46 , 47.

(11) نفس المرجع السابق.

(12) دستور دولة السودان الصادر عام 2005، (مشروع مستودع الدساتير المقارنة، مادة 57، ص 21، بدون بيانات نشر).

يبلغ عددهم 480 عضو، ولكن بسبب حالة الاحتجاجات التي شهدها السودان فقد أعلن الرئيس عمر البشير في خطاب له يوم 22 فبراير 2019 عن تأجيل النظر في التعديلات الدستورية التي يناقشها البرلمان، وهو ما أدى إلى قيام البرلمان بوقف الدعوة إلى تلك التعديلات والرجوع عن مناقشتها .[13] ويعد الدافع الأول لمحاولة البشير تعديل الدستور هو بقاؤه في السلطة حتى الموت، وذلك لعلمه أنه بمجرد خروجه من قصر الرئاسة وترك الحكم ستطالب المحكمة الجنائية الدولية بتسليمه للخضوع للمحاكمة، وكذلك قد يخضع لمحاكمة في الداخل السوداني، بل عملت مؤسسات النظام على تمرير ذلك التعديل، ولكن الاحتجاجات الشعبية لم تسمح لهم بإتمام محاولة تعديل الدستور.

ثامنا: أثر العقوبات في تحريك الشعب السوداني ومطالبته بإسقاط نظام البشير:

من أهم الآثار التي قامت بها العقوبات الدولية هو تحريك الشعب السوداني ومطالبته بإسقاط البشير ونظامه، وذلك بعدما أدت العقوبات الاقتصادية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، واستمرار النظام في الدخول في صراعات متعددة لا تكاد تنتهي وهو ما أدى إلى يأس الشارع السوداني من قيام نظام البشير بإحداث إصلاح حقيقي أو تنمية لصالح الشعب، فضلا عن استحواذه على كافة مؤسسات الدولة وقمع المعارضة وتهميشها، وكذلك ساهم رفع العقوبات الجزئي على السودان في عام 2017 والذي قضى بالسماح بتصدير أجهزة اتصالات شخصية وبرمجيات تتيح للسودانيين الاتصال بالإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.[14] في استخدام شبكات التواصل في الدعوة لإسقاط نظام البشير، وتجميع حركات التغيير والشباب، فيما يعرف بثورات الشبكات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى انتقال تلك الدعوات إلى الشارع منذ منتصف ديسمبر 2018، حتى النجاح في إسقاط نظام البشير في يوم الخميس 11 إبريل 2019. حيث نجد أن رفع العقوبات الجزئي وإدخال أجهزة اتصالات كان عقوبة في حد ذاته، لأنه ساهم في ارتفاع حدة السخط تجاه النظام.

المطلب الثاني: الآثار السياسية للعقوبات الدولية على المستوي الإقليمي

لقد أدت العقوبات الدولية المفروضة على السودان إلى مجموعة من الأثار على المستوي الإقليمي للسودان، وخاصة مع دول الجوار، حيث قامت الولايات المتحدة من خلال نفوذها في المنطقة من صنع علاقات عداء بين نظام البشير ودول الجوار الإقليمي للسودان، وكذلك أدت تلك العقوبات إلى تزايد معدلات اللاجئين والهجرة إلى دول الجوار الإقليمي للسودان وسوف نلقي الضوء على هذه الآثار فيما يلي:

أولا: أثر العقوبات في تدهور علاقات السودان مع دول الجوار الإقليمي:

منذ صعود نظام ثورة الإنقاذ للحكم وتبنيه المرجعية الإسلامية كإيديولوجية له ، وكذلك إعلانه العداء للولايات المتحدة الأمريكية علي لسان أكثر من مسئول في الحكومة السودانية ، فقد عمدت الولايات المتحدة علي

(13) الموقع الرسمي لقناة فرانس 24 على الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ 10 / 8 / 2018، وكذلك بتاريخ 22/2/ 2019.
(14) مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان: تقرير رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان المبررات والواقع (سويسرا، تقرير مايو 2018 , ص 18).

إضعاف ذلك النظام ومحاولة إسقاطه بطرق شتي ومن بين تلك الطرق العقوبات الدولية ، حيث أن العقوبات الدولية على السودان كان من بينها قطع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع نظام البشير، وكذلك التحالف مع دول الجوار الإقليمي في السودان من أجل محاصرة ذلك النظام ويمكن إيضاح ذلك من خلال إلقاء الضوء على علاقات السودان بدول الجوار الإقليمي كما يلي:

(أ)-علاقات السودان مع إثيوبيا:

عملت الولايات المتحدة على دعم إثيوبيا في تقوية تجهيزاتها العسكرية في مواجهة السودان، وكذلك دعم المعارضة السودانية الموجودة داخل إثيوبيا، حيث شهدت العلاقات بين البلدين حالة من الصراع، كما دعمت إثيوبيا قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق المعادي لنظام البشير، حيث كان هناك تنسيقا واضحا بين الحركة وإثيوبيا خاصة في المساندة الدبلوماسية واللوجستية، والعسكرية ولكن بشكل خفي، وذلك حتى انفصال جنوب السودان عام 2011. [15] وبعد حصول الجنوب على رغبته في الانفصال، خفت حدة العداء مع الجانب الإثيوبي، وخاصة بعد صعود رئيس الوزراء أبي أحمد للحكم، ورغبته في تصفية العداء مع دول الجوار.

(ب)- علاقات السودان مع مصر:

عملت الولايات المتحدة كذلك على خلق حالة من الصراع والنزاع بين الحكومة المصرية وحكومة نظام البشير في السودان حيث ساهمت في توتر العلاقات من خلال تحالفها مع مصر في التضيق على نظام البشير بعد محاولة اغتيال الرئيس الأسبق حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995، واتهام أطراف سودانية في هذه العملية، وكذلك قيام الجانب السوداني باستضافة مجموعة من الأشخاص المعادين للجانب المصري من التيارات الإسلامية المتشددة، وكذلك استمرار حالة النزاع الحدودي بين البلدين على منطقة حلايب وشلاتين، والتي كان يستغلها نظام البشير في محاولة الحصول علي مكاسب سياسية سواء علي المستوي الداخلي، من خلال التسويق السياسي للنظام السوداني بأنه حريص على حلايب وشلاتين وأنه يستطيع ضمها إلي أراضي السودان بما تحتويه من موارد نفطية ، أو استغلالها كورقة ضغط ضد الجانب المصري بهدف الحصول علي دعمه في المحافل الدولية مع السكوت عن مسألة حلايب وشلاتين .[16]

(ج)-علاقات السودان مع تشاد: ساهمت الولايات المتحدة في زيادة حدة التوتر بين حكومة البشير ودولة تشاد حيث دعمت الرئيس إدريس ديبي في الصراع القبلي بين السودان وتشاد، وكذلك في مساندة تشاد لكل من المتمردين في دارفور، وجنوب السودان. [17]

---

[15] رحاب عبد الرحمن: أثر سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على مستقبل وحدة السودان (مقال، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، العدد 13 لسنة 2012 , ص 72).

[16] - Yehudit ronen ; sudan and Egypte: the swing of the pendulum 1989 – 2001 (middle eastern studies، vol 39 no ,3 gul 2003. Pp 81 – 98).

[17] المرجع قبل السابق، ص 73.

(د)- علاقات السودان مع كينيا:

ساهمت كذلك الولايات المتحدة في زيادة الصراع والتوتر مع الجانب الكيني في قضية الصراع على الحدود، كما دعمت الدولة الكينية قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في حربها مع نظام البشير، وتقديم الدعم العسكري والدبلوماسي لها واستضافتها على أراضيها، وهو ما جعل نظام البشير يدخل في نوع من الاختلاف مع الجانب الكيني بسبب مواقفه تجاهه. [18]

(هـ)-علاقات السودان مع باقي دول الجوار:

ساهمت كذلك الولايات المتحدة في خلق نوع من التوتر في علاقات السودان مع كل من ليبيا، وأوغندا، والكونغو الديمقراطية، وإريتريا، ورواندا، وإفريقيا الوسطي، حيث أصبح النظام السوداني في حالة عداء مع كل دول الجوار وبذلك استطاعت أمريكا أن تقوم من خلال العقوبات الدولية على السودان بمحاصرة نظام البشير من خلال محاولة دول الجوار الإقليمي للسودان التودد لأمريكا، ومساعدتها في تنفيذ العقوبات على السودان، أو الرضوخ لتوجهاتها والابتعاد عن النظام السوداني خشية أن تتعرض لعقوبات في حالة التقارب من نظام البشير. [19]

ثانيا: أثر العقوبات في تزايد معدلات اللاجئين والهجرة لدول الجوار:

أدت العقوبات الدولية على السودان وخاصة عقوبات حظر تصدير الأسلحة إلى السودان، مع السماح بإدخالها إلى الجنوب سواء عن طريق إثيوبيا أو كينيا إلى ارتفاع حدة الصراع بين الشمال والجنوب وارتفاع إعداد القتلى والجرحى من الطرفين، وهو ما أدى إلى تزايد معدلات اللاجئين والهجرة الجماعية إلى دول الجوار الإقليمي للسودان، حيث نجد أن السودان شهد أطول حرب أهلية في أفريقيا والتي لم تنتهي بين الشمال والجنوب إلا بعد حصول الجنوب على الانفصال، ونتيجة لتلك الحرب بالإضافة إلى الحرب في دارفور، فقد رحل ألاف السودانيين إلى دول الجوار ما بين لاجئ أو مهاجر، وخاصة إلى كلا من مصر، وتشاد، وكينيا، وإثيوبيا، مع اختلاف الأعداد حيث بلغ عدد اللاجئين السودانيين في تلك الدول ما يقارب المليون .[20] وكذلك كانت العقوبات الاقتصادية عامل أساسي في ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وتقليل فرص الاستثمار الأجنبي في البلاد، وهو ما أدى إلى هجرة كثير من الشباب السوداني إلى دول الجوار بهدف الحصول على فرص عمل، سواء كانت هذه الهجرة شرعية أو غير شرعية، وهذا الأخير تسبب مشكلات لدول الجوار لتزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين.

المطلب الثالث: الآثار السياسية للعقوبات الدولية على المستوي الدولي

لقد أدت العقوبات الدولية على السودان إلى حدوث آثار سلبية عديدة سواء تعلق الأمر على مستوى الدولي أو الإقليمي، أو على مستوى الداخلي، وسوف تتضح تلك الآثار من خلال إلقاء الضوء على أثر تلك

(18) نفس المرجع السابق، ص 74.
(19) نفسه.
(20) د. عبدالناصر علي الفكي: التقرير الإستراتيجي الأفريقي الثاني (السودان , جامعة إفريقيا العالمية , مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،2015، ص 169، 178.

العقوبات الدولية في فرض حالة عزلة دولية على النظام السوداني، وكذلك أدت إلى قيام النظام السوداني بمراجعة حساباته وتبني علاقات دولية جديدة تخفف من حدة العقوبات المفروضة عليه وتحقق مصالحه في المجتمع الدولي من خلال تبني سياسات براجماتية في علاقاته على المستوي الدولي، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أولا: أثر العقوبات الدولية في فرض عزلة دولية على السودان:

كانت للعقوبات الدولية أثر كبير في فرض حالة عزلة دولية على النظام السوداني وهو ما أدى إلى إدخاله في أزمات سياسية واقتصادية متتالية نتيجة تلك العزلة المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وكذلك من المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات السياسية أو المالية أو غيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية ويتضح ذلك من خلال الآتي:

(أ)–الولايات المتحدة ودورها في فرض العزلة على السودان:

قامت الولايات المتحدة بإصدار مجموعة من العقوبات الدولية التي كانت لها تأثير كبير بل والعامل الرئيسي في عزل السودان ونظام البشير عن المجتمع الدولي، حيث قامت الولايات المتحدة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان في عام 1996، حيث قامت بسحب طاقم سفارتها من الخرطوم، وحتى عام 2000 لم يكن هناك تواصل دبلوماسي بين الطرفين. وكذلك قامت الولايات المتحدة بمجموعة من العقوبات الاقتصادية التي أدت إلى عزلة المؤسسات الاقتصادية السودانية وعدم التعامل معها، وتتمثل تلك العقوبات في فرض واشنطن حظرا على صادراتها من القمح إلى السودان منذ عام 1990، كما فرضت حكومة كلينتون في نوفمبر 1997 عقوبات شاملة على حكومة السودان من بينها فرض قيود على الواردات والصادرات من السودان، والمعاملات المالية، والاستثمارات. [21]

كما قام الرئيس كلينتون بإصدار قرار يقضي بالتحفظ على ممتلكات وأصول الحكومة السودانية في الولايات المتحدة، وحظر معظم المعاملات مع السودان. كما قضى هذا الأمر بأنه يحظر على أي مواطن أمريكي المشاركة في أي أمر من الأمور التالية:

1–الإستيراد إلى الولايات المتحدة أي سلع أو خدمات من أصل سوداني، أو غيرها من المعلومات والمواد الإعلامية.

2–تصدير أو إعادة تصدير إلى السودان أي من السلع أو التكنولوجيا أو الخدمات من الولايات المتحدة باستثناء الهبات التي تهدف للتخفيف من المعاناة البشرية مثل المأكل والملبس والدواء.

3–منع تقديم قروض إلى حكومة السودان أو عمل مشروعات مع الحكومة السودانية. [22]

---

[21] تيم نبلوك: العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان (مركز دراسات الوحدة العربية، كتاب منشور، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي , 2001 , ص 240) .

[22] د. نجلاء محمد مرعي يونس: السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة 1989 -2002 (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة ماجستير , 2006 , ص 155).

4- منع إجراء معاملات ذات صلة بنقل البضائع من وإلى السودان بما في ذلك الوسيطة. كما قامت بحظر نشاط الخطوط الجوية السودانية من وإلى الولايات المتحدة، وكما قامت كذلك بالتأثير على شركات التنقيب عن النفط في السودان بتصفية أعمالها والخروج من السودان بهدف إضعاف النظام السوداني اقتصاديا. وقد نجحت الولايات المتحدة من خلال تلك العقوبات في فرض حالة من العزلة الدولية على النظام السوداني. (23)

(ب)- دور كندا كحليف للولايات المتحدة في فرض العزلة على السودان:

قامت كندا بتطبيق عدد من التدابير القسرية الانفرادية التي تستهدف عزلة النظام السوداني عن المجتمع الدولي من بينها، حجب خدمات الدعم التجاري للنظام السوداني مثل تمويل الصادرات وأنشطة تنمية التجارة والاستثمار، والتعاون الإنمائي بين حكومة السودان وكندا. (24)

(ج)- دور مجلس الأمن في عزلة النظام السوداني دوليا:

استطاعت الولايات المتحدة من خلال نفوذها في مجلس الأمن من فرض مجموعة من العقوبات الصادرة من خلاله والتي تتمثل في، قيام المجلس بفرض قراره رقم 1044 في عام 1996 بتخفيض عدد موظفي البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية السودانية، وكذلك فرض رقابة على حركة الموظفين المتبقين، وكذلك فرض قيود على سفر أعضاء الحكومة السودانية والمسؤولين الحكوميين وأفراد القوات المسلحة السودانية، وكذلك دعا المجلس جميع المنظمات الدولية والإقليمية إلى عدم عقد أي مؤتمر في السودان، وفي القرار رقم 1070 لسنة 1996 قام مجلس الأمن بفرض حظر للطيران علي الطائرات المسجلة في السودان أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها الخطوط الجوية السودانية أو الحكومة السودانية أو السلطات العامة السودانية، أو أي جهات أخرى تنوب عنها. ويتبين من خلال تلك القرارات قيام مجلس الأمن بدور فاعل في فرض عزلة دولية على السودان. (25)

(د)-دور المحكمة الجنائية الدولية في فرض العزلة الدولية على السودان:

من خلال قيام المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة اعتقال للرئيس عمر البشير بدعوي ارتكابه جرائم حرب في دارفور، بل والأمر بتسليمه ليخضع للمحاكمة، فقد أدى ذلك إلى عزلة النظام السوداني ممثلا في رأس النظام الرئيس عمر البشير، وعدم قدرته على حضور كثير من المؤتمرات الدولية خشية أن تقوم إحدى الدول باعتقاله على أراضيها وتسليمه للمحكمة الجنائية الدولية، بل وكذلك تسبيب نوع من الحرج للرئيس البشير في كثير من القمم والمؤتمرات التي حضرها، حيث كان يتعرض لمضايقات بسبب هذا الأمر مثلما

(23) نفس المرجع السابق

(24) تقرير مجلس حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة: (الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دورة 33، لعام 2016، ص 7.

(25) نفس المرجع السابق، ص 3، 4.

حدث له في جنوب أفريقيا. [26]

(هـ)- دور المؤسسات المالية الدولية في فرض العزلة الدولية على السودان:

قامت الولايات المتحدة من خلال نفوذها في كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتعليق عضوية السودان فيهما، وهو ما أدى إلى عدم قدرة النظام السوداني في الحصول على المنح والمساعدات، أو القروض اللازمة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية في البلاد، وهو ما أدى إلى هشاشة الاقتصاد السوداني وتراجع معدلات التنمية في البلاد، خاصة بعد وقف شركات الاستثمار في النفط. [27] ومما سبق يتضح مدى تأثير العقوبات في العزلة على السودان.

ثانيا: أثر العقوبات في تغيير النظام السوداني لعلاقاته بما يتكيف مع مصالحه:

نتيجة لعزلة النظام السوداني عن المجتمع الدولي وطول فترة العقوبات الدولية المفروضة عليه حتى الآن، فقد تبني برامج جديدة في سياساته الخارجية مع المجتمع الدولي، حيث أصبح ينطلق من مبدأ السعي خلف تحقيق مصالحه بغض النظر عن أفكاره وتوجهاته الأيديولوجية وهو ما يتضح من خلال تخليه عن أصدقائه التقليدين، ومحاولة التقرب من أصدقاء جدد بغض النظر عن توجهاتهم الأيديولوجية ويتضح ذلك كما يلي:

(أ)- قطع العلاقات السودانية مع إيران:

كانت إيران حليف استراتيجي لنظام البشير، ونظرا للعداء المعلن بين الولايات المتحدة وإيران وخضوعها لسلسلة من العقوبات الدولية، وكذلك معادتها من قبل دول الجوار العربي للسودان، سواء المملكة العربية السعودية، أو مصر فقد قامت السودان بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الجانب الإيراني في 2016، وذلك بعد الاعتداء الذي وقع على السفارة السعودية في طهران، وذلك يأتي في إطار تبنيها سياسات خارجية جديدة لتحقيق مصالحها والبحث عن حلفاء جدد تستطيع الحصول على مكاسب من خلالهم، والبعد عن مشاكل النظام الإيراني الدولية، حتى لا تخضع لعقوبات جديدة نتيجة لتلك العلاقة مع إيران. [28]

(ب) توطيد العلاقات السودانية الروسية:

تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها في منطقة القرن الإفريقي لكي تتمكن من مواكبة الولايات المتحدة والصين وفرنسا في المنطقة وتأمين مصالحها في دول القرن الإفريقي، وكذلك تسعى روسيا للحصول على مكاسب اقتصادية من خلال الموارد الطبيعية في منطقة القرن الإفريقي، وقد وجدت روسيا في السودان فرصة مهمة لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك وجد النظام السوداني في روسيا مخرج لتخفيف حدة العقوبات المفروضة عليه، حيث تلاقت المصالح بين الطرفين، وناقش الرئيس البشير خلال زيارته لروسيا في أواخر 2017

---

[26] د. محمد عاشور مهدي: تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار محاكمة البشير (الرياض، مجلة البيان التقرير الإستراتيجي السابع، 2010، ص 143.

[27] shraeder -,peter:(united states foreign policy toward Africa :in ceremonialist ,crisis and change)Cambridge , university press 94.

[28] د. نجلاء مرعي : الاختراق الإيراني الناعم في إفريقيا ومآلاته علي الأمة العربية في ظل الربع العربي (الرياض، تقرير مجلة البيان ، 2016 ، ص 277). وكذلك الموقع الإلكتروني لقناة فرانس 24، بتاريخ 4/ 1 / 2016.

عن إمكانية إقامة قاعدة عسكرية روسية على ساحل البحر الأحمر في السودان ذ، كما حصلت السودان على طائرات روسية مقاتلة من الجيل الرابع، كما قامت السودان بفتح المجال أمام الاستثمارات الروسية في عام 2015 في التنقيب عن الذهب، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2017 نحو 438.7 مليون دولار، وكذلك طالبت روسيا مجلس الأمن برفع العقوبات عن السودان، كما عمل الرئيس البشير على التودد لروسيا والحصول على المزيد من الدعم الروسي من خلال موافقته على زيارة بشار الأسد في سوريا بهدف كسر العزلة الدولية المفروضة عليه بسبب الحرب في سوريا، وهو ما أثر على صورة الرئيس البشير أمام الشعب السوداني.[29]

(ج)- تطور العلاقات السودانية الصينية:

في خطوة مماثلة لتوطيد العلاقات مع روسيا قامت السودان كذلك بتوطيد علاقاتها مع الجانب الصيني، حيث نجد أن الصين طالبت مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة على السودان، كما تستفيد السودان بعلاقتها مع الصين حيث تعد الصين هي المستورد الأول للنفط السوداني، وكذلك هي المزود الأول للخرطوم بالبضائع والسلاح، وكذلك هي الداعم الأساسي للنظام السوداني في مجلس الأمن الدولي. [30]

(د)- تطور العلاقات السودانية مع كلا من الجانب التركي والقطري:

رغم حدوث خلاف عربي مع الجانب التركي والقطري، ولكن النظام السوداني نظرا لحاجته إلى الدعم الاقتصادي، فقد أصبح يأكل على كل الموائد، حيث يستخدم ورقة التقارب مع الجانب التركي والقطري الذي هو في حالة عداء مع الجانب المصري والسعودي، في الاستفادة من كلا الطرفين، حيث بتقاربه مع الجانب التركي والقطري وتبادل الزيارات مع الجانب السوداني، أدى ذلك إلى تخوف الجانب المصري من ذلك الأمر خاصة بسبب ملف سد النهضة الإثيوبي، واستخدامه كورقة للضغط على النظام المصري، لذلك قام الجانب المصري بمحاولة كسب ود النظام السوداني، حيث تم تبادل الزيارات بين مصر والسوداني على مستوى الرؤساء، وكذلك قامت مصر بدعم النظام السوداني في طلبه في رفع العقوبات، وكذلك مساندته في التصدي للاحتجاجات الداخلية وذلك حسب تصريح الرئيس عمر البشير، وكذلك عملت كلا من قطر وتركيا بالاستفادة من الموارد السودانية، واستغلال حاجته للأموال في تنفيذ سياستها الخارجية، وهو ما جعل النظام السوداني يستفيد من ذلك الخلاف بين الطرفين في الحصول على دعم كلا منهما، للحصول على مكاسب اقتصادية.

(هـ)- تعزيز العلاقات السعودية السودانية:

قامت السودان بتوطيد علاقتها مع النظام السعودي بهدف حصولها على الدعم الدبلوماسي والاقتصادي من المملكة، حيث قامت بقطع علاقاتها مع الجانب الإيراني في 2016 بسبب الاعتداء على السفارة السعودية

---

(28) أحمد عسكر: التوجه الروسي نحو القرن الأفريقي الدوافع والتداعيات (مقال بالموقع الرسمي لمجلة قراءات إفريقية، بتاريخ 25 / 11 / 2018). وكذلك الموقع الرسمي لقناة فرانس 24 بتاريخ 16 / 12 / 2018.

(29) مسعود المهدي: الصراع بين القوي الكبري على النفط الأفريقي وانعكاسه علي واقع ومستقبل القارة (تونس، جامعة الزيتونة، مجلة جامعة الزيتونة، عدد 13، سنة 2015، ص 42).

في طهران، بل قام النظام السوداني بمشاركة السعودية في التحالف الذي تقوده في اليمن، حيث قام بإرسال قوات سودانية في 2015 للقتال في اليمن في إطار ذلك التحالف، وهو ما جعل الجانب السعودي يعلن عن القيام بمجموعة من الاستثمارات في السودان، بل وتقديم مجموعة من القروض إلى السودان وذلك بهدف المساهمة في عملية تنمية السودان، وحل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بسبب العقوبات.[31]

(و)- محاولة النظام السوداني تسوية الصراعات الإقليمية مع دول الجوار:

وأخيرا كان للعقوبات الدولية دور في سعي النظام السوداني في محاولة تسوية الصراع مع دول الجوار الإقليمي، حيث أنها كما ذكرنا سابقا كانت لاعب مؤثر في تنفيذ العقوبات الدولية على السودان، فقد سعى الجانب السوداني لحل مشكلاته مع الجانب المصري رغم ميوله الإخوانية، وهو ما يختلف مع توجهاته الأيديولوجية، ولكنه أصبح يتعامل بمنطق المصلحة والبراغماتية الخالصة في علاقاته مع غيره من دول الجوار، وكذلك عمل على تسوية خلافاته مع الجانب الإثيوبي، خاصة بعد صعود رئيس الوزراء أبي أحمد على للحكم في إثيوبيا، وتبنيه استراتيجية تصفير الأزمات مع دول الجوار، وكذلك سعي نظام البشير إلى التعاون مع كلا من تشاد، وكينيا، وكذلك مع دولة جنوب السودان، بل أبدي السودان في الفترات الأخيرة تعاون ملحوظ مع عدوه القديم الولايات المتحدة، وهو ما جعلها تقوم برفع جزئي للعقوبات في 2017.[32]

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يتبين لنا أن العقوبات الدولية، من أخطر الوسائل التي يتم استخدامها لإخضاع الدول، وتدميرها اقتصاديا، وسياسيا بل وكونها عامل قوي في إسقاط الأنظمة التي تخالف توجهات القوي الدولية، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، بما لها من هيمنة على النظام العالمي الجديد منذ التسعينات، وكذلك سيطرتها على المؤسسات الدولية واستخدامها في تنفيذ سياستها الخارجية، ويمكننا الآن أن نعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكذلك تقديم رؤية مستقبلية بشأن مستقبل العقوبات الدولية على السودان كما يلي :

أولا: نتائج الدراسة:

1-العقوبات الدولية على السودان كان لها آثار سياسية سلبية على النظام السياسي داخليا.

2-أثرت العقوبات الدولية على تزايد مشكلة الاندماج الوطني، وانفصال جنوب السودان.

3-أثرت العقوبات على شخص الرئيس عمر البشير وكذلك على شعبيته لدى الشارع السوداني.

4-أثرت العقوبات على الأحزاب السياسية في البلاد، ونسبة تمثيلها في البرلمان.

5- أدت العقوبات الدولية إلى تدهور علاقات السودان مع دول الجوار الإقليمي.

6- كان للعقوبات دور أساسي في فرض عزلة سياسية على السودان عن المجتمع الدولي.

---

(31) الموقع الرسمي لقناة فرانس 24 الإخبارية، بتاريخ 26 / 3 / 2015.

(32) مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان: تقرير رفع العقوبات الأمريكية المفروضة علي السودان المبررات والواقع (سويسرا، تقرير مايو 2018، ص 18).

ثانيا: الرؤية المستقبلية:

السيناريو الأول: تتوقع تلك الدراسة استمرار العقوبات الدولية على السودان خلال السنوات المقبلة، وذلك بهدف استخدام الولايات المتحدة لها في إخضاع السودان لرؤيتها، خاصة بعد تقارب السودان مع الجانب الروسي والصيني.

السيناريو الثاني: يمكن أن يتم رفع العقوبات الدولية على السودان خلال الفترة المقبلة، وذلك بعد سقوط نظام عمر البشير في 11 إبريل 2019، إذا تشكل نظام جديد موالي للولايات المتحدة الأمريكية، أو على الأقل لا يظهر لها العداء كسابقه.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ – الوثائق:

1-دستور دولة السودان الصادر عام 2005، (مشروع مستودع الدساتير المقارنة، بدون بيانات نشر).

2- تقرير مجلس حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة: (الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دورة 33، لعام 2016).

ب-الكتب:

1-د. إبراهيم نصر الدين: دراسات في النظم السياسية الإفريقية (مصر، دار اكتشاف للنشر والتوزيع بالجيزة، الطبعة الثانية، 2018).

2- تيم نبلوك: العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان (مركز دراسات الوحدة العربية، كتاب منشور، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، 2001) .

3- د. إجلال رأفت، وآخرون: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولي، 2012).

4- د. نجلاء مرعي: العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان (دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2016، الطبعة الأولى).

ج -المقالات:

1- أحمد سيد أحمد: اتهام البشير بين أزمة الشرعية والتداعيات الداخلية (مصر، مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد 31، سنة 2008).

2- رحاب عبد الرحمن: أثر سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على مستقبل وحدة السودان (مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، العدد 13 لسنة 2012)

3- رضوى عمار: الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية: نموذج السودان (مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، عدد 40، عام 2010).

4- مسعود المهدي: الصراع بين القوي الكبري على النفط الأفريقي وانعكاسه على واقع ومستقبل القارة (تونس، جامعة الزيتونة، مجلة جامعة الزيتونة، عدد 13، سنة 2015).
5- النور حمد: الانتخابات السودانية بين التحول الديمقراطي وتكريس سلطة الفرد (قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات، مجلة سياسات عربية، عدد 14، سنة 2015).

د - الرسائل العلمية:

1-رياض بن فاضل: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا دراسة حالة السودان (الجزائر، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير ، 2015).
2- د. نجلاء محمد مرعي يونس: السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة 1989 -2002 (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة ماجستير ، 2006)

هـ - التقارير:

1-د. حمدي عبد الرحمن: تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني (السعودية المركز العربي للدراسات الإنسانية، تقرير مجلة البيان، العدد السابع، 2010).
2- د. عبد الناصر علي الفكي: التقرير الإستراتيجي الأفريقي الثاني (السودان، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2015).
3- د. محمد عاشور مهدي: تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار محاكمة البشير (الرياض، مجلة البيان التقرير الإستراتيجي السابع، 2010).
4- د. نجلاء مرعي: الاختراق الإيراني الناعم في إفريقيا ومآلاته على الأمة العربية في ظل الربع العربي (الرياض، تقرير مجلة البيان، 2016).
5- مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان: تقرير رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان المبررات والواقع (سويسرا، تقرير مايو 2018).

و- الشبكة الدولية للمعلومات:

1-أحمد عسكر: التوجه الروسي نحو القرن الأفريقي الدوافع والتداعيات (مقال بالموقع الرسمي لمجلة قراءات إفريقية، بتاريخ 25 / 11 / 2018).
2- الموقع الرسمي لقناة فرانس 24 الإخبارية على الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت، بتواريخ مختلفة.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

A-Books:

1. shraeder -،peter:(**united states foreign policy toward Africa: in ceremonialist ،crisis and change) Cambridge** ، university press ،1994.

B-Articles:

2. Yehudit ronen ، sudan and Egypt: the swing of the pendulum 1989 – 2001 (middle eastern studies ، vol 39 no ،3 gul 2003.